

Distr.: General
22 May 2017
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون

البند ١١٨ من جدول الأعمال

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار **A/71/L.66**

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في البيان المقدم من الأمين العام (A/C.5/71/22) عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار **A/71/L.66** بشأن تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وأثناء نظرها في البيان، اجتمعت اللجنة بممثلي الأمين العام الذين قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٧.

٢ - واستجابة للفقرة ٧٠ من قرار الجمعية العامة ٢٩١/٧٠ عن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب^(١)، قدم الأمين العام التقرير **A/71/858**، الذي يشير فيه إلى أن استعراضا أجري بالتشاور مع الجمعية العامة وأن الاقتراح الوارد في التقرير يمثل الإصلاح المؤسسي الرئيسي الأول للأمم المتحدة منذ أن أصبح أمينها عاما (انظر الفقرتين ٢ و ٧٨). وترد توصيات الأمين العام في الفقرة ٦٩ من التقرير. وفي مشروع القرار **A/71/L.66**، رحبت الجمعية العامة بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وقررت إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب، وفقا للاختصاصات والمهام المبينة في التقرير.

(١) طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام إلى الأمين العام أن يستعرض، بالتشاور معها، قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تنفيذ الاستراتيجية بطريقة متوازنة، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وتحسين تعبئة الموارد اللازمة لمشاريع بناء القدرات، بغية تقديم مقترحات ملموسة إلى الجمعية العامة في هذا الصدد بحلول أيار/مايو ٢٠١٧، لتنظر فيها الجمعية خلال دورتها الحادية والسبعين.



٣ - ويرد في البيان المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية على مشروع القرار A/71/L.66 أنه، عملاً بالفقرات من ١ إلى ٤ من مشروع القرار، سيقوم الأمين العام بإنشاء مكتب جديد لمكافحة الإرهاب بوصفه عنصراً منفصلاً في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية، يرأسه وكيل للأمين العام يكون مسؤولاً مباشرة لدى الأمين العام (الفقرة ٧ من الوثيقة A/C.5/71/22).

٤ - وعلاوة على ذلك، أشير في البيان إلى أنه، رهنا باعتماد مشروع القرار، سيجري عرض التعديلات المطلوب إدخالها في الخطة البرنامجية والأولويات للفترتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩ على لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والخمسين، وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ (الفقرات ٤-٦ من المرجع نفسه) وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن اقتراح إنشاء المكتب يقتضي تغيير تنظيم الموارد في إطار البرنامج ٢، الشؤون السياسية، من الخطة البرنامجية للفترتين ٢٠١٧-٢٠١٩ و ٢٠١٨-٢٠١٩، ولكنه لن يستدعي إدخال أي تغييرات على هدف البرنامج وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. وعلاوة على ذلك، قد يحدث أن تتخذ الجمعية العامة أحياناً أثناء دورة عملية الاستعراض الحكومي الدولي للميزانية قرارات يكون لها آثار على الخطط البرنامجية لفترات السنتين، ويجري إطلاع لجنة البرنامج والتنسيق عليها في أثناء دورتها اللاحقة.

الموارد الإضافية المطلوبة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

٥ - عقب اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار، سيقوم الأمين العام، في جملة أمور (انظر الفقرة ٨ من A/C.5/71/22) بما يلي:

(أ) تعيين وكيل للأمين العام يعمل رئيساً لمكتب مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومديراً تنفيذياً لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ويوفر القيادة الاستراتيجية لجهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. وسيقدم الدعم لوكيل الأمين العام مساعد خاص برتبة ف-٣؛

(ب) نقل المكتب الحالي لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، مع موظفيهما وما يرتبط بهما من موارد من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، من إدارة الشؤون السياسية إلى مكتب مكافحة الإرهاب.

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه وفقاً لبيان الأمين العام ستنشأ حاجة إلى موارد إضافية قدرها ٣٧٣ ٢٠٠ دولار، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار البابين ٣، الشؤون السياسية، و ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، وتغطي تكاليف ما يلي:

(أ) إنشاء وظيفتين إحداهما برتبة وكيل أمين عام والثانية برتبة ف-٣ (١٢٧ ٢٠٠ دولار) وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، أن الموارد المطلوبة للتوظيفتين الجديتين المقترحتين للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تغطي فترة ستة أشهر تمتد من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وتعكس نسبة ٥٠ في المائة من حيث معدل الشواغر؛

(ب) النفقات التشغيلية الأخرى (٢٤٦ ٠٠٠ دولار)، وترد تفاصيلها في الجدول الوارد أدنى الفقرة ٩ من بيان الأمين العام. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، أن التكاليف التقديرية للتعديلات والأثاث تعكس التكاليف القياسية المدرجة في الميزانية تحت الباب ٢٩ دال.

٧ - ويشير الأمين العام إلى أن الموارد الإضافية المطلوبة ستستوعب ضمن الميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الموارد الإضافية المطلوبة ستستوعب ضمن إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، على التوالي، من الميزانية البرنامجية، وأن إنشاء الوظيفتين الجديدتين المقترحتين يقتضي موافقة الجمعية العامة.

٨ - وفيما يتعلق بنقل الموظفين والموارد المالية من إدارة الشؤون السياسية، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، أن نقل الموارد إلى المكتب الجديد، رهنا باعتماد الجمعية العامة مشروع القرار، سيشمل ما يلي:

(أ) الرصيد المتوقع بمقدار ٥٩٠ ٥٠٠ دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ من الاعتماد المنقح البالغ ٢ ٠٤٤ ٥٠٠ دولار في إطار الميزانية البرنامجية لمكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (بنفقات فعلية قدرها ١ ٢٢٩ ٤٠٠ دولار في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧ ونفقات متوقعة قدرها ٢٢٤ ٦٠٠ دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)؛

(ب) الرصيد النقدي في الصندوق الاستثماري من أجل مكافحة الإرهاب بمبلغ ٩٣ ٥٤٧ ٠٠٠ دولار؛

(ج) الوظائف الست المنشأة في إطار الميزانية البرنامجية (١ برتبة مد-٢، و ١ برتبة ف-٥، و ١ برتبة ف-٤، و ١ برتبة ف-٣، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) والوظائف الحالية البالغ عددها ٣٢ وظيفة ثابتة ومؤقتة والممولة من الصندوق الاستثماري. بيد أن الوظائف الثلاث الموجودة في المكتب التنفيذي لإدارة الشؤون السياسية والممولة من الصندوق الاستثماري لتوفير الدعم الإداري لإدارة الصندوق الاستثماري ستبقى في المكتب التنفيذي للإدارة.

٩ - ولدى الاستفسار عن سبب إبقاء الوظائف الثلاث الممولة من الصندوق الاستثماري ضمن المكتب التنفيذي لإدارة الشؤون السياسية، أبلغت اللجنة الاستشارية أن المكتب التنفيذي للإدارة يسدي خدمات الدعم الإداري إلى مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في ميادين الشؤون المالية والموارد البشرية وتخطيط استعمال الأماكن وإدارتها والمشورة في شؤون التدقيق. وتركز الوظائف المؤقتة الثلاث (موظفان لشؤون المالية والميزانية برتبة ف-٣ ومساعد واحد لشؤون المالية والميزانية من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) على الإدارة المالية للصندوق الاستثماري، بما في ذلك تصديق الأنشطة، ودعم أنشطة المشاريع، وإعداد خطة التكاليف، والإبلاغ عن الموارد الخارجة عن الميزانية. وهي تقدم أيضا الدعم الإداري والدعم المتعلق بمسائل السفر وخدمات المشتريات المنخفضة القيمة. وسعيا إلى استخدام الموارد بأكثر السبل كفاءة من حيث التكلفة، تعتزم الأمانة العامة أن يواصل المكتب التنفيذي للإدارة تقديم الدعم الإداري لمكتب مكافحة الإرهاب الجديد، بحيث تكون الوظائف المؤقتة الثلاث رفدا لموظفي المكتب التنفيذي الحاليين فيما يؤدونه من عمل. ومثل ذلك الترتيب كمثال الدعم الذي يقدمه المكتب التنفيذي لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني لعمل مكتب دعم بناء السلام. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن عدم نقل الوظائف الثلاث الممولة من الصندوق

الاستثماني لمكافحة الإرهاب إلى مكتب مكافحة الإرهاب المقترح إنشاؤه قد ينطوي على إخلال بأحكام الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/71/L.66، وتأمل في أن يتم تزويد الجمعية العامة بالمعلومات التوضيحية اللازمة عند نظرها في هذا التقرير.

الموارد الإضافية المطلوبة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

١٠ - فيما يتعلق بالموارد الإضافية المطلوبة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ التي ستنشأ عن اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار A/71/L.66، ذكر الأمين العام أن الموارد المطلوبة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ لا يمكن أن تدرج في الميزانية المقترحة لفترة السنتين، نظرا إلى توقيت مشروع القرار. وستقدم تلك الموارد في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وفق إجراءات الميزانية (انظر الفقرة ١١ من A/C.5/71/22)، رهنا باعتماد مشروع القرار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الموارد المطلوبة لمكتب مكافحة الإرهاب خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ستقدم إلى الهيئات التشريعية للنظر فيها أثناء استعراضها الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وستستعرض اللجنة الاستشارية الموارد المطلوبة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ الناشئة عن اعتماد مشروع القرار A/71/L.66 والمتعلقة بمكتب مكافحة الإرهاب لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بعد أن يقدمها الأمين العام.

التوصيات

١١ - توصي اللجنة، وهي تضع في اعتبارها التعليقات والملاحظات الواردة أعلاه، أن توافق الجمعية العامة على إنشاء وظيفتين (١ برتبة وكيل الأمين العام و ١ برتبة ف-٣) في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بأن تبلغ اللجنة الخامسة الجمعية العامة أن اعتمادها مشروع القرار A/71/L.66، إن حصل، ستنشأ عنه في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، حاجة إلى موارد إضافية قدرها ٣٧٣ ٢٠٠ دولار، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، ويشمل ذلك مبلغ ١٦٢ ٧٠٠ دولار في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، ومبلغ ٢١٠ ٥٠٠ دولار في إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، ويشير الأمين العام إلى أن تلك الموارد ستستوعب ضمن إطار البابين ٣ و ٢٩ دال، على التوالي، من الميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر الفقرة ٧ أعلاه).